

قراءة سوسيو- أنثروبولوجية في مفهوم المقاوالتية الاجتماعية.

A socio-anthropological reading of the concept of social entrepreneurship.

محمد بلحاجي*، جامعة د.مولاي الطاهر. سعيدة،

mohamed.belhadji@univ-saida.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/05/19

تاريخ الإرسال: 2024/05/10

ملخص:

نهدف من خلال هذا الاسهام العلمي إلى التأكيد على أهمية المقاوالتية كبديل تنموي يمكن الاعتماد عليه للخروج من الوضعيات الحرجة الناجمة عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، حيث قمنا بتقديم قراءة في مفهوم المقاوالتية الاجتماعية، كونه من المفاهيم الحديثة، وهذا من خلال عرض بعض الأدبيات السوسيوولوجية والمقاربات الانثروبولوجية التي ناقشت هذا الموضوع. وخلصنا إلى الحديث في أبعاد هذا المفهوم، ومؤشراته المتعددة على مستوى الواقع والتي تختلف من سياق سوسيو-ثقافي إلى آخر، ومن مرجعية نظرية لأخرى، وهذا ما يسمح بفهم معنى هذه الظاهرة وتفسير العلاقات القائمة فيها. إن المقاوالتية الاجتماعية ظاهرة سوسيو-أنثروبولوجية يرتبط تاريخ تطورها ارتباطا وثيقا بتطور الإنسان. ونرى أنه من المهم جدا مساءلة التراث السوسيوولوجي الذي تناول الفعل المقاوالتية، كونه نشاط اجتماعي مهم للكشف عن التغيرات والتحولات في البنية الاجتماعية والانثروبولوجية للمجتمعات المختلفة. وخلصنا إلى الوقوف على الحدود المعرفية والتقنية للمقاوالتية الاجتماعية كمفهوم حديث يدل على المشاريع الابتكارية المساهمة في الحد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المقاوالتية، الثقافة، الريادة، العمل، المفهوم.

* المؤلف المرسل

Abstract:

This scholarly endeavor seeks to highlight the vital role of entrepreneurship as a strategic means for addressing critical challenges arising from global economic and social transformations. We explore the concept of social entrepreneurship within contemporary discourse by reviewing relevant sociological and anthropological literature. In addition to that, our analysis extends to examining the multifaceted dimensions and varied indicators of this concept across different socio-cultural contexts and theoretical perspectives, enabling a comprehensive understanding and interpretation of its implications. Social entrepreneurship is a socio-anthropological phenomenon whose history of development is closely linked to human development. We believe that it is very important to question the sociological heritage that dealt with entrepreneurial action, as it is an important social activity for revealing changes and transformations in the social and anthropological structure of different societies. We concluded by identifying the cognitive and technical limits of social entrepreneurship as a modern concept that refers to innovative projects that contribute to reducing social and economic problems.

Keywords: Entrepreneurship, Culture, Leadership, Job, Concept.

مقدمة:

تعتبر المقاولاتية نشاطا اجتماعيا مهما للكشف عن التغيرات والتحويلات في البنية الاجتماعية والانثروبولوجية للمجتمعات المختلفة. وكنتيجة حتمية لمسيرة التطورات العالمية. وتداعيات التغير الاجتماعي الذي أصاب المجتمع الجزائري في بناءه الاجتماعي ومؤسساته المختلفة ظهر اهتمام واضعي السياسات المختلفة بالحقل المقاولاتي كونه حقلًا يساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاستمرارية العيش ولبلورة القيم المادية التي تمثل رمز الوجود الإنساني. وعلى هذا الأساس ينظر إلى المقاولاتية أداة فاعلة لتعزيز التنمية المستدامة باعتبارها قطاعا منتجا للثروات، وفضاء حيوي لمختلف الخدمات، ولهذا تسعى الجزائر بمجهودات كبيرة لتحقيق بيئة استثمارية تحتضن أفكار المشاريع المقاولاتية من خلال الهياكل المختلفة المساندة والمرافقة لدعمها.

خصوصا تلك الأفكار الابتكارية لمجابهة الإشكالات ذات الطابع الاجتماعي كالبطالة، الفقر، التهميش، المشكلات البيئية ... الخ

إن المقاولاتية الاجتماعية كظاهرة سوسيو- أنثروبولوجية تمتد في وجودها الفعلي إلى مجتمعات إنسانية قديمة، ويرتبط تاريخ تطورها ارتباطا وثيقا بتطور الإنسان كونه ثورة الحياة ويخضع لقوانين التطور، ويمر بمراحل نمو، ويخضع لمؤثرات بيئية واجتماعية، وحيث أن الحياة في مفهومها الشامل تطور- تغير- فإن المقاولاتية الاجتماعية تلتقي فيها أطروحات مختلفة لتفسير تاريخ المجتمعات. يعتبر هذا المفهوم الحديث النشأة توجها عالميا جديدا وأسلوبا واعدة في التنمية، يؤدي دور الموجه للأفراد في الإطار الاجتماعي والإنساني ويساهم في تشكيل الفضاء السوسيوولوجي والأخلاقي والثقافي للمجتمع.

نبني طرحنا في هذا المقال العلمي على قناعة أساسية مفادها أن ظاهرة المقاولاتية لم تعد طرحا اقتصاديا كما كان معتقدا به من طرف الكثير ممن تبناوا الطرح الاقتصادي الخالص في تفسير الظاهرة، وإنما نرى بأن المقاولاتية هي كيان اجتماعي ووحدة اقتصادية في نفس الوقت تحكمها العديد من المتغيرات المتداخلة والمركبة. وعليه فإننا نجد أنفسنا ملزمين في حقل السوسيوولوجيا والانثروبولوجيا بتحليل التصرفات الاقتصادية، وأبعاد المظاهر المادية، وطرق العيش والتبادل في المجتمع الجزائري. ونحاول البحث بصفة أكثر وضوحا في الجوانب المادية للعلاقات الاجتماعية من أجل تفسير التطور الثقافي والاجتماعي.

السياق هو الكفيل بإنتاج المعنى ولا شيء خارج السياق، وعندما نريد أن نفكر في المقاولاتية الاجتماعية لا بد من الرجوع إلى سياقات هذه الظاهرة وكيف استحالت أفقا في التفكير، ونطرح التساؤل: ما هي مضامين هذا المفهوم/ الظاهرة؟ سنحاول من خلال هذه الورقة العلمية أن نقوم بمقاربة سوسيو-أنثروبولوجية لمفهوم المقاولاتية الاجتماعية، وتبيان ضرورة اعتمادها ضمن المقاربات الجديدة في التوجه المقاولاتي من أجل مجابهة تحديات المجتمع ومشكلاته.

1. في سوسيوولوجيا الفعل المقاولاتي:

يحظى موضوع المقاولاتية اليوم وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية باهتمام كبير من طرف العديد من الباحثين والدارسين في مختلف الحقول المعرفية، وهذا لكون الظاهرة من الفرص البديلة التي يمكن الاعتماد عليها لمسايرة هذه التحولات وتحقيق التنمية. ولهذا نرى أنه من المهم جدا مساءلة التراث السوسيوولوجي الذي تناول الفعل المقاولاتي، ويفترض أن نتحدث عن الفكرة، عن الدواعي، الغايات، وعن الرهانات المحيطة بالمقاولاتية كموضوع استراتيجي تبنى عليه اليوم وترتسم الكثير من السياسات التنموية. هذا الفعل الذي لا يفهم إلا في إطار علاقته بالبنيات المتعلقة بالمجتمع، وبالتالي فإن إمكانية الفعل المقاولاتي ونجاح الما قول في

انشاء مؤسسته مرتبط بموقعه ضمن النسق الاجتماعي ورأس ماله الاجتماعي، وهذا ما ذهب إليه الباحث بوتلييه وزميله أوزينديس " أن الموقع الاجتماعي الذي يشغله الفرد في بنية المجتمع هي التي تحدد خياراته وفرص المبادرة لديه." (BOUTILLIER & UZUNIDIS,2000,P28)

يشيع مفهوم المفاوضة في عصرنا ويتم تداوله في الكثير من الخطابات، وفي سياق طرحنا لهذا المفهوم نقدم بعض التساؤلات العلمية. ما معنى أن تكون ظاهرة المفاوضة موضوعا سوسيولوجيا؟ وهل يمكن أن نتبنى تصورات سوسيولوجية للفعل المفاوضاتي؟ وكيف لنا أن نقارب مفهوم المفاوضاتية الاجتماعية مقارنة سوسيو- أنثروبولوجية وفق المنظور الغربي، لنقوم بإسقاط هذا المفهوم على مجتمعاتنا المحلية وفق خصوصياتنا الثقافية والاجتماعية؟

يشير الباحث الفرنسي في حقل علم اجتماع العمل والتنظيم رونو سانسوليو بأن المفاوضة هي: " ليست مجرد نصوص، قواعد قانونية، نماذج وهياكل رسمية، بل إنها تشكل أيضا من روابط اجتماعية معقدة وأصلية، فالمفاوضة تمتلك تاريخها الخاص الذي يكونه الفاعلون الاجتماعيون كرد فعل على الإشكالات الداخلية والخارجية المطروحة عليها." (Sain Saulieu, 1992,P51) وعلى هذا الأساس نقول بأن مفهوم المفاوضاتية وإن كان في جوهره مفهوما اقتصاديا إلا أنه يحمل مضمونا وبعدا اجتماعيا مميذا، ويحاول علم الاجتماع أن يقدم مقارنة لهذا المفهوم تتجاوز ذلك البعد الاقتصادي والتقني الخالص، انطلاقا من سوسيولوجيا التنظيمات وصولا إلى سوسيولوجيا المفاوضة. لطالما اعتبرت المرحلة الماركسية مرحلة تطور العلوم الثلاث (علم الاجتماع، الاقتصاد وعلم السياسة)، " ويقر كارل ماركس بأن العمل هو نتاج الحياة الإنسانية وغايتها، وهو عملية اجتماعية تنتج من خلال التفاعل الاجتماعي، فالأفراد في المجتمع ينتجون وينشطون تحت محددات وأوضاع مادية تعتمد على ارادتهم." (الزيات، 2001، ص43)، فمن خلال ما تناوله هذا المفكر السوسيو- إقتصادي حول الرأسمالية يتضح لنا أن المفاوض في نظره هو ذلك الشخص الرأسمالي الذي يعمل على تراكم رؤوس الأموال لحسابه الخاص، فالمفاوضة في الفكر الماركسي هي مؤسسة تحكمها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج قادت إلى علاقات مجتمعية صراعية طبقية بين من يملكون وسائل الإنتاج ويتحكمون فيها (المفاوضون الرأسماليون)، وبين أولئك الذين لا يملكون شيء غير جهدهم الفيزيقي وقوة عملهم (البلوريتاريون). فهو إذ لا ينفي المفاوضاتية الخاصة غير أنه يشجع على المفاوضة الجماعية من أجل القضاء على التفاوت الطبقي، وانطلاقا من فكرة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج التي دافع عنها دوما فإنه يشير إلى أن القوة الاجتماعية تستمد حقيقتها من تضامن الأفراد ومشاركتهم في العمل حتى يتشكل الوعي الاجتماعي ضد المفاوض الرأسمالي الاحتكاري الذي يستغلهم كطبقة عاملة كادحة ليغيروا من وضعهم، ويتخلصوا من حالة الاغتراب الوجودي الذي افرزته الثورة الصناعية وعالم المفاوضة.

في طرح سوسولوجي آخرين ماكس فيبر في دراسته الشهيرة حول الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية أن السلوكيات الاقتصادية للمقاولين الرأسماليين ليست قابلة للفهم إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار تصورهم للعمل ونسق القيم لديهم، فانبثاق طبقة المقاولين حسبه يعود لميلاد البروتستانتية-والكالفينية، وأن هذه العقيدة الدينية التي حملها المقاولون الأوائل كان لها دورا هاما وبارزا في ظهور روح الرأسمالية الغربية الحديثة. إذن فالسوسولوجيا لم تكتفي بتحليل العلاقات الاجتماعية بين الأفراد على حد تعبير فيبر بل اتخذت من البنيات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية موضوعا لها، فالمقولة تمثل وحدة اجتماعية تتميز بالترابط الاجتماعي، وتتفاعل في بنية سوسيو-ثقافية خاصة بها، وأن التنظيم الرأسمالي يتحقق في مجتمع يتسم أفراده المقاولون بالعقلانية المطلقة، واليقين التام ويتميزون بالكفاءة والمهارة. " وتبقى التصورات الدينية هي بالفعل إحدى محددات السلوك الاقتصادي، ووفقا لماكس فيبر فإن بعض الأديان تتفاوت فيما بينها من ناحية المعتقدات في كسب المال واكتسابه. حيث تشير نظريته إلى أن أنظمة المعتقدات الهندوسية والبوذية والإسلام لا تشجع الفعل المقاولاتي." (قاسم، زرواطي و جحنيط، 2023، ص 858)

وقد لقت الفكرة الفيبرية القائلة بوجود علاقة وطيدة بين المعتقد الديني ونمو المقاولاتية قبولا عند بعض علماء اجتماع عصره، غير أن طرحه هذا قوبل باعتراض باحثين آخرين حيث رأوا بأن فيبر لم يعالج الجوانب المختلفة للدين بوصفه ظاهرة اجتماعية بل اكتفى بدراسة الأخلاقيات الاقتصادية للدين، ثم إن الرأسمالية تطورت أيضا حتى في المجتمعات التي لم تكن فيها الأخلاق البروتستانتية سائدة.

من المفيد جدا أن نتطرق إلى آراء الباحث ميشال كروزيه الذي يرى بأن الفعل المقاولاتي هو فعل عقلاني محدود، حيث رفض كل أشكال الحتمية المطلقة التي ميزت الفكر التنظيمي، " كما نوه إلى أن النسق التنظيمي هو واقع اجتماعي يجمع الأفراد في إطاره، وعليه فالفرد المقاول هو شخص اجتماعي واستراتيجي يعيش في جو من المخاطرة واللايقين ويعتمد على رهاناته الشخصية في إطار متاح من السلطة للوصول إلى أهدافه الخاصة. وقد انتقد كل من ميشال كروزيه وزميله فريدبارغ الحتمية الثقافية كعامل من عوامل تشكل السلوك التنظيمي." (CROZIER & FRIEDBER, 1977, P47)

إن حديث السوسولوجيا الاقتصادية اليوم تجاوز ذلك الطرح الذي يعتبر أن المقولة وحدة اقتصادية تتوقف نجاعتها على مدى قدرتها على تقسيم العمل وتوزيع المهام الجزئية على الفاعلين، أو على قدرة أعضائها على خلق قواعد تضبط استراتيجياتهم وتوجيهها حسب كروزيه، وأصبحنا مع نظرة جديدة للمقولة على أنها مؤسسة اجتماعية منتجة للهوية الاجتماعية، ولثقافة تجعل من أعضائها يشعرون بالانتماء إليها. وفي هذا الإطار يتحدث الباحث

مورور عن الهوية المفاولاتية ويقول: "بأنها تصورات ذهنية تسمح للأفراد بإيجاد تناسق واستمرارية بين التجارب الأنية والتجارب الماضية والمستقبلية. يتعلق الأمر بمنطق اجتماعي شكله الأشخاص، وهذا المنطق يشكل كذلك الشخصية الخاصة للأفراد". (MOREAU, 2004, P 257) هذه الهوية الجديدة يفترض أن تكون سندا مهما في دفع المفاولين في ميادين نشاطاتهم.

إن البحث السوسولوجي في ميدان المفاولة لا يزال أمام اجتهادات متواصلة كون الظاهرة المفاولاتية عملية معقدة تتأثر بعدة عوامل من جهة، ومن جهة أخرى هي من المواضيع المتعددة المداخل والمقاربات والتخصصات المعرفية كالاقتصاد وعلم الاجتماع. والأنثروبولوجيا الاقتصادية... الخ وعليه نستطيع القول بأن المفاولاتية اليوم هي في قلب نقاش ايبستيمولوجي مهم جدا مما يؤول إلى ضرورة التركيز في تحليل المسار المفاولاتي على الطابع السوسيو- أنثروبولوجي للمجتمعات المحلية، مع الإحاطة بالعوامل السوسيو-اقتصادية والنفسية، والثقافية المؤثرة في فعل المفاولة.

2. المقاربة الانثروبولوجية لظاهرة المفاولة:

تعتبر الأنثروبولوجيا الاقتصادية على علاقة وطيدة بالنظرية الاجتماعية الحديثة، ولا شك أن عرض جزء من التاريخ الأنثروبولوجي لظاهرة المفاولة يعد مساهمة مهمة في فهم الحياة الاقتصادية، وتعتبر الأنثروبولوجيا من العلوم التي تدرس الإنسان، وتصرفاته وممارساته اليومية. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الأنثروبولوجيا الاقتصادية بدأت في القرن التاسع عشر وهي تعنى بتحليل الحياة الاقتصادية باعتبارها نسقا فرعيا لتشكيل البناء الاجتماعي للمجتمع. " ولم يبرز مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية كعلم قائم بذاته إلا مع بداية المناقشات العلمية في مطلع القرن العشرين حول إمكانية تأسيس هذا العلم كفرع من فروع الأنثروبولوجيا يهتم بدراسة السلوك الاقتصادي للإنسان، وتحليل تصرفاته، وأبعاد المظاهر المادية وطرق العيش والتبادل من أجل تفسير التطور الثقافي والاجتماعي." (بوحسون، 2018، ص 66) حيث أن دراسة الاقتصاد كتصرفات وممارسات ونظم وقواعد ضمن التفسير الأنثروبولوجي هو ما يميز طبيعة هذا البحث. إن دراسة نمط عيش الجماعات الإنسانية كالمفاولين (الصيادين، الحرفيين، المزارعين، المربين... الخ)، لا تبنى بالضرورة فقط على علاقات القرابة أو من خلال الاحتفالات الدينية، بل هناك مجال كبير يمثل الممارسة والوجود الاجتماعي ينبغي تحليله، وهو المجال الاقتصادي. يعتبر موريس غودلييه أحد مؤسسي الأنثروبولوجيا الاقتصادية في فرنسا وهو ذو توجه ماركسي. فالمجتمع حسبه ليس نتيجة مباشرة للبنية الاقتصادية فقط، بل هو نتيجة أيضا للبنية الاجتماعية والبنية الفكرية. ولا يمكن ارجاع مصدر الظاهرة إلى سبب واحد بل إلى جملة من الأسباب. وقد حاول أن يجمع بين التحليل المادي الماركسي والتحليل البنوي لدراسة المجتمع،

حيث يشير إلى أنه ثمة فروق بين الأنظمة الاقتصادية الأولية والمركبة وتأثيرها على التركيب الاجتماعي، وإذا أخذنا في الاعتبار أن نشاطات الكائن البشري البدائي والحديث هي بمثابة مقاولات ذاتية، فإننا حينها نقول بأن الاقتصاد هو موضوع أساسي للبحث الأنثروبولوجي، ولا يمكن تصور حدوث تغيرات اقتصادية، بدون حدوث نوع من التحول في البنيات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، إذ يرى المفكر مالك بن نبي أن الثقافة لا تضم الأفكار وحسب، بل وتضم كذلك أساليب الحياة في مجتمع معين وكذا السلوك الاجتماعي للفرد، وهي انعكاس للواقع الاجتماعي الموضوعي لذلك المجتمع بكل ما فيه من ماديات ومعنويات. وعليه فإن الثقافة المقاولاتية تعكس ضمن مجتمع ما، الصورة الذهنية المميزة والإيجابية التي يولها للفرد المقاول، ومدى تمتعه بالقيم المقاولاتية كالمبادرة الفردية، الذاتية والاستقلالية، الجنوح إلى أخذ المخاطرة وتحمل النتائج، مما ينعكس إيجابا على حجم وكثافة الممارسة المقاولاتية ضمن نسق هذا المجتمع. "وتعد الثقافة والمقاولة ظاهرتين متسعان ومرتبطتان بالسلوك الإنساني، خاصة اليوم في ظل تغير أنماط الإنتاج والتحويلات السوسيو-اقتصادية والتوجه نحو الريادية والابتكارية وخلق القيمة، حيث تلعب الثقافة دورها من عدة نواحي خاصة عندما يتعلق الأمر بتأثيراتها على السلوك المقاولاتي والإداري-التنظيمي، فهي من جهة تنتج تصورات ومعاني ورموز وقيم ومفاهيم تساهم في تشكيل التمثلات وأنماط التفكير التي تتحكم في السلوك المقاولاتي أي في توجهات وخيارات المقاول، ومن جهة أخرى هي مرجعية تفسيرية للأطر المجتمعية (الطقوس، القواعد، السياسات... الخ) المقيدة لسلوكه (أي المقاول)". (بدرابي، 2015، ص 87).

3. مفهوم المقاولاتية الاجتماعية:

البحث العلمي اكتشف للأخر، اكتشاف للواقعة الاجتماعية، هو أيضا إمكان لاكتشاف المعنى الذي ينسكن في هذه الوقائع، اليوم هناك عودة قوية للظاهرة المقاولاتية في الكثير من المجتمعات، وخاصة في المجتمعات النامية على غرار المجتمع الجزائري أين أصبحت الظاهرة تحتل مساحات أكاديمية كبيرة وممارسات للكثير من الشباب المبدع صاحب أفكار ريادية وابتكارية في الكثير من القطاعات الصناعية والزراعية والخدماتية. ومن الأسئلة المهمة المطرح قبل حصر مفهوم المقاولة بشكل عام، والمقاولاتية الاجتماعية بشكل خاص، هل هذا التوجه الجديد نحو ريادة الأعمال يسير في خطابات البدايات ضدا على خطاب النهايات؟ إن المقاولة ترجمة الأفكار على أرض الواقع بدلا من تخزينها في العقول. وعلى حد تعبير كارل ماركس أن الرياديين هم وكلاء التغيير في المجتمع.

لطالما اعتبرت المقاولة مفهوما مركزيا، انبثقت منه الكثير من المفاهيم ذات الصلة على غرار الثقافة المقاولاتية، ريادة الأعمال، المقاول... الخ عموما تعد ظاهرة سوسيو-اقتصادية، تحمل

في طياتها العديد من المعاني والرموز. ويمكن تعريفها على أساس " أنها نشاط يشترط الاكتشاف، والتقييم، واستغلال الفرص لغرض ادخال خدمات أو منتجات جديدة، أو بنيات تنظيمية جديدة، أسواق جديدة، موارد... عن طريق وسائل والتي ليست بالضرورة موجودة من قبل. وهي تركز على مجموعة من العناصر أو المسلمات منها: وجود فرص، وجود مخاطرة، عملية تظهر علاقات مع التنظيم والابتكار." (بشير حدرباش، 2017، ص25) وقد عرفها ألان توران على " أنها مؤسسة/ منظمة تتمتع بالاستقلالية والتنظيم، هدفها اقتصادي سوقي، يحكمها فاعل اجتماعي (المقاول) وتساهم في بناء المجتمع." (Mariette, 2004, P134).

مما سبق نستنتج أن المقاوله تحمل بعدا سوسيو-مهي، وهي فضاء اجتماعي واقتصادي لاحتضان الأفكار الابتكارية والابداعية تعمل في اتجاه خلق الثروة الاقتصادية وتنمية المجتمعات. ينظر في علم الاجتماع إلى الإطار المفاهيمي وقدرته على معالجة ظواهر محددة من الواقع، خصوصا في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي افرزت مسائل جديدة، وطرحت مفاهيم أكثر أهمية، وهي ذات رصيد اجتماعي تقف خلف الكثير من الأفعال الاجتماعية على غرار الفعل المقاولاتي الهادف إلى تطوير الاتجاهات الاجتماعية لدى الأفراد وتشجيعهم على تقبل الأفكار الجديدة واكتساب المعلومات والمهارات لتحليل المواقف ومواجهة المشكلات، فالتنمية هي غاية الانسان وهو وسيلتها، وهو المستفيد منها. ولأجل هذا ظهر مفهوم المقاولاتية الاجتماعية كمفهوم مساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمكن القول بأن هذا المفهوم أدى إلى تغير على مستوى الفكر بظهور أفكار جديدة أو إعادة تشكيلها، وظهور العقائد والإيديولوجيات، على مستوى الفعل وما ينتج عن هذا من عمليات تفاعل وعلاقات اجتماعية. وأيضا على مستوى المصالح حيث يظهر في تشكيل أو إعادة توزيع الفرص والمصالح.

" إن المقاولاتية الاجتماعية كظاهرة اجتماعية أو حركة اجتماعية من المفاهيم الحديثة النشأة من حيث الاهتمام الأكاديمي رغم وجودها الفعلي في المجتمعات الانسانية منذ القدم على الرغم من اختلاف الأشكال التي اتخذتها عبر مر الزمان. إلا أنها تبقى حديثة جدا بالمقارنة مع المقاولاتية بشكل عام، حادثة النشأة هذه أثرت على بناء وصياغة مفهوم موحد وشامل لها." (براهمي، 2021، ص 25) ونطرح السؤال حول ما المقصود بها؟ أول من استخدم هذا المصطلح هو روجي وليام بيل درايتون وهو رائد أعمال أمريكي والذي أسس في سنة 1980 منظمة أشوكا العالمية لرعاية ودعم جميع المشاريع الاجتماعية في العالم. حيث تتبنى المبدعين الاجتماعيين، واستطاعت تهيئة الظروف من خلال توفير دعم فني ومالي لبناء شبكة عالمية واسعة النطاق مكونة من 3000 مبدع/ة اجتماعي/ة تم اختيارهم كزملاء أشوكا في 70 دولة حول العالم، لتدعيم ريادة الأعمال وخاصة الاجتماعية.

" ظهرت المقاوالاتية الاجتماعية مع تطور الاقتصاد التضامني المبني على التكافل والتآزر بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين في العقدين الأخيرين. وارتباطا بالأزمة التي عرفها العالم منذ 2008-2009 والتي شملت النظام والبنية الاقتصادية للدول خاصة في أوروبا فعجزت المخططات الاقتصادية في إيجاد حلول ناجعة لها ما دفعها -الدول- إلى البحث عن سبل جديدة للنهوض بالوضع التنموي. تمثل هذا الأسلوب في المقاوالاتية الاجتماعية التي قدمت حلولاً ملموسة ومبتكرة وفاعلة لتلبية الحاجيات الاجتماعية التي عجزت الدولة عن تأمينها في السابق. فهي تعمل على خلق الثروة وفرص الشغل في مختلف المجالات وتسمح بتحسين النفقات الاجتماعية وتحقيق توازنات اقتصادية وقيمية." (زعيبي وعبد الصادق، 2021، ص 3) ويفترض أن نعود إلى السياقات التي أنتجت الكثير من الوضعيات الاجتماعية لفهم الواقع، مهتمنا اليوم هي استنوار الواقع، هي أن نفهم ما يحدث؟ ولكي نفهم ماذا يحدث يجب علينا أن نضع مسافة بيننا وبين هذا الواقع. اليوم علمتنا الأزمات الاجتماعية والاقتصادية أن الزمن الذي نعيشه هو زمن المخاطر وزمن اللايقين في نفس الآن. ولذلك علينا اليوم أن نتحرر من ديكتاتورية اليقين لنعمل على تنسيب الحقيقة. وأن نعود إلى التأويل والتأويل المضاد. فالمقاوالاتية الاجتماعية في اعتقادنا هي مقارنة للمقاوالاتية والتي تسعى إلى خلق القيمة الاجتماعية والبيئية في المجتمع، ناهيك عن القيمة الاقتصادية أيضاً. فهي مجموعة واسعة من الأنشطة والمبادرات التي تهدف إلى معالجة التحديات الاجتماعية أو البيئية أو الثقافية من خلال حلول مبتكرة ومستدامة. لا يحفز رواد الأعمال الاجتماعيين الربح، بل الرغبة في إحداث تغيير إيجابي في العالم. إنهم يستخدمون إبداعهم وشغفهم ومهاراتهم لتحديد المشكلات وتصميم الحلول وتعبئة الموارد لتنفيذها. لماذا المقاوالاتية الاجتماعية ذات أهمية بالغة؟ ببساطة تامة ينظر إليها مهمة وهامة في نفس الوقت لأنها تعمل في المقام الأول على حل المشكلات الاجتماعية والانقاص من حدتها، كمشكلة الفقر، المشكلات البيئية... الخ، تسعى إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، تساهم في تطوير العقليات والذهنيات، كما تدعم وتشجع الابتكارات الاجتماعية الهادفة إلى تحقيق التنمية.

تحت مصطلح "ريادة الأعمال الاجتماعية"، فإننا نخلط بين العديد من الحقائق الاجتماعية المختلفة. رواد الأعمال الاجتماعيون هو مصطلح عام للغاية يشير إلى العديد من المبادرات الاقتصادية والاجتماعية، التي يندرج معظمها ضمن الاقتصاد الاجتماعي؛ والمؤسسة الاجتماعية هي مفهوم طوره الباحثون لتوصيف هذه المبادرات على أفضل وجه؛ ريادة الأعمال الاجتماعية هي حركة فكرية ناشئة من مجتمع الأعمال في الولايات المتحدة تحاول جمع رواد الأعمال الاجتماعيين في العديد من البلدان. مصطلح رائد الأعمال الاجتماعي حديث نسبياً. إنه اسم جديد لمؤسسي شركات التكامل التي تم إنشاؤها في الثمانينيات وعلى نطاق أوسع لجمعيات

الإدارة التي تجمع بين الاهتمام الاقتصادي والغرض الاجتماعي. معظم رواد الأعمال الاجتماعيين هم أعضاء في الاتحادات النقابية. كثير من الناس يتعاطفون مع الاقتصاد الاجتماعي أو الاقتصاد التضامني. " لقد تم استخدام مصطلح رواد الأعمال الاجتماعيين في السنوات الأخيرة من قبل عدد متزايد من الشباب الذين يهدفون إلى إعطاء معنى جديد لعملهم من خلال وضعه في خدمة المجتمع بدلاً من خدمة الأعمال التقليدية." (Draperi,2011 , P30)

نستطيع القول بأن المقاولاتية الاجتماعية لازالت غير معروفة بشكل كبير عند السلطات العمومية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين الكلاسيكيين والرأي العام، وعليه لازالت المقاولاتية الاجتماعية نموذج غير متداول بكثرة في بلدان العالم الثالث، وهذا بالرغم من أهميتها البالغة الأثر كونها تشتغل على المشاكل الاجتماعية من خلال طرح منتجات أو خدمات سوقية لحلها والحد من تفاقمها وانتشارها، حيث الهدف منها هو غير ربحي- مالي بالدرجة الأولى، وإنما غايتها هو أحداث تغييرات إيجابية في المجتمع. نظن أنه من المفيد جدا الإشارة إلى الفرق الموجود بين المقاولاتية الاجتماعية والكلاسيكية، حيث أن المقاولاتية الاجتماعية تسعى إلى إيجاد حلول إبداعية لجميع التحديات الاجتماعية والبيئية والمناخية في المجتمع، وهي نموذج اقتصادي يمزج بين العمل الجماعي التضامني والعمل الربحي، والفرق يكمن على مستوى النموذج الاقتصادي لكليهما فالمقاولاتية الكلاسيكية هدفها الأول هو مالي وتطرح المنتج للتسويق لزيادة الأرباح، أما المقاولاتية الاجتماعية لها مداخل محدودة لضمان الاستمرارية غير أن هدفها ورأس أولوياتها هو إيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية وكل تحديات المجتمع.

4. مميزات المقاولاتية الاجتماعية ومقوماتها:

نجد اليوم المقاولين الاجتماعيين يبحثون عن إجراءات قوية ونافذة تسمح لهم بالمضي قدما وإيجاد حلول للتحديات المتعلقة بالأزمة الاقتصادية، فأمام فشل الرأسمالية المالية الاقتصادية والإدارية لارتباطها الوثيق بفصل ما هو اقتصادي عما هو اجتماعي؛ فالأول يهدف لتحقيق الربح، والثاني يقف عند الفعل العمومي والأثر الاجتماعي بعيدا عن الفعالية الاقتصادية. وعلى عكس ذلك، فالمقاولاتية الاجتماعية تسعى إلى إعادة تضمين واحد في الآخر، حيث لا يوجد مشروع اجتماعي قوي بدون مشروع اقتصادي قوي، فكل منهما يتغذى من الآخر. " في كثير من الأحيان نجد فكر صانعي القرار مبني على الصورة النمطية بفحواها الرئيسي: أن النموذج الجماعي غير مهمين لكنه ذو فعالية اجتماعية، عكس النموذج الاقتصادي المهيكل حرفيا والمنفصل اجتماعيا وبنينا، فالمقاولاتية الاجتماعية تجاوزت هذه الصورة النمطية من خلال الجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمنفعة الاجتماعية والحرية والتضامن وتهتم بالحس الاجتماعي والأداء

والكفاءة الاقتصادية موازاة مع تعبئة المواطنين وتشجيع ابتكاراتهم." (زعبي وعبد الصادق، 2021، ص4)

المقاول الاجتماعي يعالج إشكالية إما تكون مشكلة اجتماعية، أو مشكلة بيئية بحيث أنها تحقق أهداف التنمية المستدامة، حل هذه الإشكالية يكون عن طريق نموذج اقتصادي يولد أرباح تضمن استمرارية ونمو وتطور هذا المشروع. أثار هذا المفهوم جدلا كبيرا في أوساط العلوم الاجتماعية والعلوم الاقتصادية، كونه يحقق الأرباح من أعمال تطوعية، هذه الأرباح تدمج من جديد في أعمال تطوعية أخرى، يعني المقاول لا يستفيد شخصا، بل المشاريع الاجتماعية هي التي تنمو وتتوسع، وبذلك يخلق فرص عمل ويحل المشاكل الاجتماعية والبيئية ويتوسع لمشاريع اجتماعية أخرى. تحظى فلسفة فكرة المقاول الاجتماعية باهتمام عالمي كبير وهي تتسم بالميزات والسمات التالية:

- "التفكير إبداعي: تعبر عن محاولة إحداث تحول ثوري لمواجهة التحديات الاجتماعية.
- الحلول مستدامة: ينبغي أن تنطوي الريادة الاجتماعية على استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، وتقديم حلول دائمة لمشكلات متأصلة في المجتمع، ولا تكون حلول وقتية أو ذات أقر هامشي محدود.

- هي ذات أثر اجتماعي إيجابي: تستلزم المقاول الاجتماعية إحداث أثر اجتماعي ملحوظ للمجتمعات ويمكن قياس هذا الأثر بمقارنة حال هذا المجتمع قبل وبعد ظهور الحلول المبدعة لمشكلاته المستعصية." (بن حكوم، بدري، 2021، ص1025)

وتبقى السمة الأكثر تحديدا لبرامج مختلف المقاولات الاجتماعية هي سعيها نحو تحقيق وتعزيز أهداف اجتماعية، وهي بهذا تتجاوز حدود المسؤولية الاجتماعية للمقاولات الكلاسيكية، إلى مهمات أصعب وأكثر تعقيد وهي خلق القيمة الاجتماعية والأثر الاجتماعي. ولهذا نرى بأن مهمة المقاول الاجتماعي باتت اليوم تتعداه من مجرد فهم المشكلات الاجتماعية إلى ضرورة فهم النظام الاجتماعي ككل، وفهم أيضا العلاقات التفاعلية بين مختلف الأنساق الاجتماعية التي تشكل البناء الاجتماعي. ونشير إلى أنه هناك عدة مصطلحات تؤدي نفس معنى مفهوم المقاول الاجتماعية على غرار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، منظمات العمل التطوعي، الريادة الاجتماعية، التدبير الاجتماعي ... الخ وعلى اختلاف مفاهيمها وتعددتها فإنها تقوم على المبادرة الفردية والعمل التشاركي في مشاريع من شأنها تحقيق المساواة الاجتماعية وإلغاء التفاوتات بين الأفراد، ومواجهة الاقصاء والهميش لإشباع الحاجات التنموية والمنفعة الجماعية. فهي تعمل بهدف خلق نوع من العدالة الاجتماعية بين جميع البشر.

5. الدين، المقاول الاجتماعية حقول متباينة وعلاقات متداخلة:

يبدي الأفراد استعداداتهم اتجاه الفعل المقاوالاتي نتيجة لتنشئتهم الاجتماعية، وقد يتفاوتون في ذلك حسب طبيعة المجتمعات التي يعيشون فيها، فثقافة أي مجتمع إما أن تكون مشجعة للعمل المقاوالاتي، وإما تكون عاملا مثبطا ومعيقا لها. لطالما قيدت المعايير الاجتماعية، والمرجعيات الدينية، والخصوصيات الثقافية المقابلة الكلاسيكية، غير أن ريادة الأعمال الاجتماعية تستقطب مجموعات بشرية متزايدة من مختلف الشرائح الاجتماعية والمهنية، ومن مختلف الفئات العمرية أيضا. ونشهد في السنوات الأخيرة اقبالا كبيرا على مختلف الأعمال التطوعية، فمن المنظور الديني نفسر هذا بأن جل الأديان السماوية والشرائع تحترم العمل الهادف إلى خلق قيمة اقتصادية واجتماعية في المجتمعات. فقد وجدت دراسة اجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية عنوانها "المقاوالاتية الاجتماعية كجسر بين الدين والعمل أن أحد الدوافع الأساسية لتأسيس المشاريع الاجتماعية هو سعي رواد الأعمال إلى توحيد معتقداتهم الدينية، والرغبة في تحقيق قدر أكبر من التآزر بين العمل والإيمان." (Roundy, Taylor, Randy Evans, 2020, P21)

وفي سياق حديثنا عن دور الدين في ريادة الأعمال الاجتماعية، فإننا نرى بأنه يأخذ منظورا مؤسسيا، ويدرس الطريقة التي دعمت بها المؤسسات والجهات الفاعلة الدينية ريادة الأعمال الاجتماعية. وقد جادل ماكس فيبر عن دور الدين (البروتستانتية) في تحفيز الناس على القيام بنشاط ريادة الأعمال، مما أدى إلى ظهور الرأسمالية في الغرب. لقد لوحظ في كثير من الأحيان أن الجماعات الدينية، وخاصة الطوائف أو الأقليات الدينية مثل اليهود، لها روابط قوية مع نشاط ريادة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، لعبت المؤسسات الدينية تاريخيا أدوارا مهمة في تشكيل أنشطة رجال الدين والكهنة وكذلك فاعلي الخير. وقد تم ذلك من خلال خطاب القيادة الدينية، على سبيل المثال المنشورات البابوية التي توجه الكهنة لدعم الحلول الاقتصادية للفقر والمشاكل الاجتماعية في مجتمعاتهم، والعمل المباشر للكهنة والزعماء الدينيين المحليين لتحفيز نشاط ريادة الأعمال. وينظر إلى الدين على أنه أحد العوامل التي تحدد القيم الأساسية للأفراد ومعتقداتهم.

في المنظور الإسلامي نجد أن تعاليم ديننا تعطي أهمية كبيرة لمسألة الروابط الاجتماعية وتؤكد على توطيد أواصرها ودعمها وتقويتها. ويحث الدين الإسلامي على إعانة الفقراء والمساكين وخدمة الآخرين، وعمل الخير بشكل مطلق، ويعتبر تاريخ المجتمع الإسلامي تاريخ تضامني واجتماعي بامتياز. حيث ينظر للمجتمع كالجسد الواحد، وأعطى الإسلام للتضامن بعدا أخلاقيا تعبديا، فالفرد المسلم يجد في دينه ما يحفزه ليكون مقاولا ناجحا.

قدم الباحث تربونقدا علميا وموضوعيا للخلفيات والرؤى التي نطق بها ماكس فيبر حول علاقة الإسلام بالمقاولة وريادة الأعمال، والتي جاءت حسب رأينا مشتتة، فإذا كان فيبر يتحدث

عن العقلانية فإننا نعتقد جازمين بأن الإسلام بدوره يحث على التفكير العقلاني، غير أن العقلانية الإسلامية تستخدم في تحقيق الغايات المادية دون تصادم مع القيم والأخلاق. ومع ذلك فإن تريبو يرى بأن هناك " تماثلا كبيرا بين الإسلام والبروتستانتية في تأثيرهما على تشكل روح المؤسسة، ودافع ودعم فكرة المقاتل المسلم الذي اعتبره متميزا ليس فقط في اعتقاده وخضوعه للإرادة الإلهية، ولكنه يتميز أيضا بالحرية وبنوع من الفردانية والعقلانية في التسيير الاقتصادي للمخاطر وبالإبداع." (بلحاج، 2021، ص 95)

مما سبق الحديث فيه بخصوص ظاهرة المقاتلانية الاجتماعية نستنتج أنها تتقاطع مع المعطى الديني في الكثير من المواقف، وأن للدين بمفهومه الواسع دور كبير في تحفيز الدوافع المقاتلانية وحرصه على تمجيد العمل، والتضامن والتكافل الاجتماعي. كما يعتبر الدين عنصر أساسي في الحياة الاجتماعية. وقد أشار إيميل دوركايم في مؤلفه الشهير الأشكال الأولية للحياة الدينية بأن الدين هو المؤسسة الاجتماعية الأكثر جوهرية، حيث ولدت منه جميع المؤسسات الاجتماعية الأخرى تقريبا. وعليه ثمة ترابط وثيق وتقاطعات عديدة بين الدين والمقاتلانية الاجتماعية خاصة مع بروز مؤسسات علمية ذات طابع روحي وأخلاقي، تمارس نشاط تطوعي، وتقدم خدمات اجتماعية متصلة بقيم دينية وإنسانية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: مؤسسة بنوك الادخار (أحمد عبد العزيز النجار – مصر)، بنك الفقراء (محمد يونس – البنغلادش)، حركة الخدمة (فتح الله غولن – تركيا).

6. المقاتلانية الاجتماعية بين المعوقات والأفاق المستقبلية :

جاءت المقاتلانية الاجتماعية كردة فعل عن التحولات والأزمات الاقتصادية بالدول المتقدمة، نتيجة لتفاقم المشكلات الاجتماعية والبيئية، وأصبحت في وقتنا الراهن قادرة على خلق التغيير والأثر الإيجابي في الكثير من المجتمعات. " لعل من أكبر العقبات التي تعترض هذا النوع من المقاتلانية هو مدى قدرتها في الحفاظ على ديمومتها ونشاطاتها. ولن يتأت هذا إلا بتوفر عوائد مالية تضمن من خلالها تمويل ذاتها، وتمويل القائمين عليها خصوصا وأن الأفراد لا يتمتعون دوما بحس العمل التطوعي، بل يرغبون مرات في أخذ مقابل مادي نظير ما يقدمونه من خدمات. وعليه التمويل أكبر تحدي أمام المقاتلانية الاجتماعية." (Chahine,2016, P9) كما أننا نقف على أشكال أخرى وهو قصور الجانب القانوني وعدم وضوح نصوصه وبنوده أمام هذه النوع من المقاتلانات والتي تعتبر بدورها وحدات إنتاجية لمجموعة من السلع والخدمات. الباحث الحسن ولد محفوظ يقول بأن "الحديث عن المقاتلانية الاجتماعية مازال مبكرا لعدم اعتمادها في التشريع بشكل مباشر لكن يمكن الحديث عن مظاهر البعد الاجتماعي الذي نهجها المشرع حيث أنه تخلى

عن مفاهيم الربح وتحكيم السوق إلى نمط آخر الهدف منه النهوض بالمجتمع على مستوى التنمية والمحافظة على البيئة وخلق اقتصاد اجتماعي تضامني ينطلق من المجتمع كنواة أساسية." (ولد محفوظ، 2024، ص19) ويبدو أن إيجاد الشكل القانوني الصحيح الذي يضمن إمكانية متابعة الهدف الاقتصادي والاجتماعي الذي تحدده المقاتلة الاجتماعية يبقى مسألة معقدة، فهي حاليا إما تستخدم إطار المؤسسات الاقتصادية، أو إطار المؤسسات الخيرية والجمعيات.

بالإضافة إلى هذا يمكن الحديث عن العائق الثقافي والمتمثل أساسا في عدم تشكل الوعي الجمعي لدى المجتمعات النامية بخصوص ثقافة المقاتلة الاجتماعية، إذ أننا نجد غالبية الأفراد لا يؤمنون إلا بما هوريجي خالص، أما مسألة تنمية المجتمع والمساهمة في حل مشاكله فهذا ليس من الأولويات، بل شيء ثانوي ويرون بأن هذه المهمات هي على عاتق الدولة، وعليه نستطيع القول بأنه هناك ضعف كبير في المشاركة الشعبية والمساهمة في مثل هكذا مشاريع ذات أثر إيجابي على المجتمع، على عكس المجتمعات المتطورة أين نجد حسا جماهيريا متناميا في إطار المزيد من المقاتلات الاجتماعية ذات الأهداف الإنسانية، ومرد هذا في اعتقادنا إلى الأنظمة التعليمية القوية المشجعة والمحفزة على التوجه إلى المقاتلة، وخاصة الاجتماعية منها، ناهيك على توفر مناخ أعمال ريادي-تكنولوجي، وتوفر أيضا الرأسمال الاجتماعي.

ونظرا للأهمية المتزايدة لمفهوم المقاتلة الاجتماعية، خصوصا وأن هؤلاء المقاتلين يساهمون جنباً إلى جنب مع حكوماتهم في حل المشكلات الاجتماعية وإيجاد البدائل التنموية، فإنهم في حاجة إلى شراكات أوسع مع المؤسسات العمومية بغية استغلال الطاقات المعطلة والحاقها بالأيدي المنتجة التي تساهم في البناء، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

خاتمة:

تبقى المقاتلة الاجتماعية كظاهرة سوسيو-اقتصادية وكمفهوم حديث جدير بالمسائلة، والبحث والتدقيق. وأن معالجة ومقاربة مفهوم يمثل هذا الحجم ليس سؤالاً عادياً، وإنما هو بحث واسع من حيث الشكل والمضمون. وما قمنا بتقديمه ما هو إلا محاولة لقراءة فيه وفي أهدافه، مما أتاح لنا فرصة التنويه إلى ضرورة التعجيل في وضع استراتيجيات شاملة يساهم فيها مختلف الفاعلون الاجتماعيون والشركاء الاقتصاديون للنهوض بتنمية الفكر المقاتل الاجتماعي من أجل رفع تحديات التنمية المستدامة. ولا مناص غير تقديم المزيد من التشجيع والتحفيز لأفراد المجتمع ممن تتوفر لديهم الرغبة والقدرة والأفكار الريادية في مجال المقاتلة الاجتماعية. مهم جدا أيضا البحث في الأسباب، والأحداث التاريخية الباعثة على ظهور هذا المصطلح أو المفهوم خاصة ما تعلق

منها بجانب الإيديولوجيا ولكونه من المفاهيم التي لازالت تتشكل معالمة في محيط وإطار جغرافي يشهد العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

وكخلاصة عامة لورقتنا العلمية نقول بأن مفهوم المقاوالتية الاجتماعية جاء كرد فعل لتحديات اجتماعية، وهو نتيجة لضرورات فرضتها وضعيات اجتماعية تمثلت في البحث عن حلول للمشكلات الاجتماعية والبيئية التي أفرزتها الثورة الصناعية والتكنولوجية في المجتمعات الغربية والنامية على حد سواء.

قائمة المراجع:

- بدراوي سفيان، (2015)، ثقافة المقاومة لدى الشباب الجزائري المقاتل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر.
- براهي صباح، (2021)، المقاوالتية الاجتماعية والمقاوالتية: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، (المجلد9، عدد2).
- بلحاج طارق، (2021)، الإسلام وروح المقاومة: هل كان ماكس فيبر على حق؟ مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، (المجلد6، عدد4).
- بن حكوم علي، بدري عبد المجيد، (2021)، المقاوالتية الاجتماعية ودورها في إحداث التغيير الاجتماعي المستدام في ظل أهداف الخطة الجديدة للتنمية المستدامة 2030، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، (المجلد 14، عدد3)
- بوحسون العربي، (2018) الأنثروبولوجيا الاقتصادية، نشأتها واتجاهاتها ومجالاتها، (تلمسان-الجزائر): النشر الجامعي الجديد.
- حدرباش بشير، (2017)، الهوية، المسار المهني والشبكات الاجتماعية لمقاولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- حالة مقاولي منطقة بجاية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر.
- الحسن ولد محفوظ، (2024)، تكريس المقاوالتية الاجتماعية في التشريع المغربي، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، (عدد 65).
- زعيبي سناء، عبد الصادق عبد العزيز، (2021)، المقاوالتية الاجتماعية وإمكانية التوفيق بين الاقتصادي والاجتماعي، مركز تكامل للدراسات والأبحاث، (بدون عدد)، ص1-15 تم الاسترجاع من الرابط: www.takamoul.org/wp-content/uploads
- الزيات عبد الحميد كمال، (2001)، العمل وعلم الاجتماع المهني (الأسس النظرية والمنهجية)، (القاهرة- مصر): دار غريب.

- قاسم محمد، زرواطي رشيد وجحنيط حمزة، (2023)، الأطر النظرية والمقاربات الفكرية للفعل المقاوالاتي، مجلة دراسات اقتصادية، (مجلد 17، عدد01)، ص ص 851-863
- BOUTILLIER (S) et UZUNIDIS (D),(2000) « Les dimensions socio-économiques et politiques de l'entrepreneur », dans VERSTRAETE (T). (S/D), Histoire d'entreprendre, les réalités de l'entrepreneuriat, (Paris-France) : Editions Management et Société
- CROZIER (M) et FRIEDBER (E), (1977), L'acteur et le système : les contraintes de l'action collective, , n°01, (Paris-France) : Ed Seuil.
- Drapéri Jean- François, (2011), L'économie sociale et solidaire : une réponse à la crise ? Capitalisme, territoires et démocratie , (Paris-France) : Ed Dunod.
- Mariette Josée, (2004), Introduction à La Sociologie , (Paris-France) : Ed. Le Manuscrit .
- MOREAU (R), (2004), L'émergence organisationnelle. Le cas des entreprises de nouvelles technologies. Thèse de doctorat. Département de sociologie , Université de Nantes, France
- Philip T. Roundy, Valerie A. Taylor, W. Randy Evans, (2020) , Social Entrepreneurship as a Bridge between Religion and Work, (New York – USA) : Journal of Entrepreneurship and Ethics.
- Sainsaulieu. (R), (1992), L'Entreprise c'est une affaire de société, (Paris- France) : Les Presses de Sciences Po.
- Teresa Chahine, (2016), Introduction to Social Entrepreneurship (New York – USA) : , CRC Press .